النشاط الصناعي في محافظة النجف ودوره في التنمية الاقتصادية المستدامة

أ.م.د. طوفان سطام حسن البياتي **م.د. دينا يونس رجا الكناني**
جامعة كركوك / كلية التربية للعلوم الانسانية قسم االجغرافية جامعة واسط / كلية الاداب
Dr.tufan@uokirkuk.edu.iq 009647701326395

الملخص:
تعد دراسة النشاط الصناعي للسكان واثره في التنمية الاقتصادية من المواضيع المهمة والمرتبطة بمجموعة من المتغيرات الطبيعية و البشرية فمن خلالها يمكن الكشف عن الصورة الحقيقية لتوزيع السكان والصناعة مكانيا في المحافظة .
تهدف الدراسة الى تحليل العلاقة بين السكان والصناعة وخاصة السكان العاملين في الصناعة وايجاد السبل المناسبة من تحقيق التنمية الصناعية في المحافظة، ومعرفة الواقع الصناعي في محافظة النجف من حيث مجموعة من المتغرات كاعداد المنشأت الصناعية ومواقعها المكانية واعداد العمال فيها سواء كانوا ماهرين او غير ماهرين ورأس المال والقيمة المضافة وتكاليف واجور العمال وغيرها من المتغيرات الاخرى .
اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام الاساليب الكمية الاحصائية من اجل التوصل الى اكثر العوامل تأثيرا على السكان والصناعات في المحافظة .
توصلت الدراسة الى ان توزيع السكان في محافظة النجف غير مثالي ولا يتسم بالتكافئ مع المساحة والصناعات المتوافرة و التي تمتلكها المحافظة ، اذ يميل السكان إلى التركز في بعض الوحدات الادارية دون غيرها، كما تبين ان الطبيعة الطوبوغرافية التي تتميز بها محافظة النجف تعد احد اهم محددات توزع السكان في المحافظة بسبب كبر مساحة الصحراء الغربية للمحافظة وقلة الخدمات فيها جعل السكان يتركزون في مناطق محدودة من المحافظة .

Summary
The study of industrial activity and its impact on economic development is one of the important topics associated with a set of natural and human variables, through which it is possible to reveal the true picture of the population distribution and industry spatially in the governorate.
The study aims to analyze the relationship between population and industry, especially the population working in the industry, to find appropriate ways to achieve industrial development in the province, and to know the industrial reality in Najaf governorate in terms of a set of variables such as the number of industrial establishments and their spatial locations and the number of workers in them, whether they are skilled or unskilled, and capital And value added, costs and wages of workers and other variables.
The study relied on the descriptive and analytical approach through the use of statistical quantitative methods in order to reach the most influential factors on the population and industries in the province.
The study found that the population distribution in Najaf is not ideal and is not equivalent to the area and the available industries that the governorate owns, as the population tends to concentrate in some administrative units and not others, and it was found that the topographical nature that characterizes Najaf is one of the most important determinants of the distribution Population in the Governorate Due to the large area of the western desert of the governorate and the lack of services in it, the population is concentrated in limited areas of the governorate.

المقدمة:-
ان النشاط الصناعي من الأنشطة الإقتصادية المهمة التي تعتمد عليها الدول في بناء مرتكزاتها إلاقتصادية وتطوير قطاعاتها الخدمية، لما يمتلك هذا النشاط من الإمكانية والقدرة العالية لتطوير وتحسين الاوضاع الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية، ولا يمكن للصناعة والتنمية الصناعية ان تنمو وتتطور ما لم تبذل فيها الجهود البشرية خاصة للارتقاء بواقع صناعي متطور وملموس يخدم السكان والبلد ومن اجل رفع وتحسين المستوى الاقتصادي للسكان من خلال توفير فرص عمل ملائمة لهم.
كما تعنى الموضوعات التي تعالج التوزيع السكاني المرتبطة بالتنمية الصناعية باهتمام كبير لأولوياته في توجهات الدراسات الجغرافية البشرية الحديثة في سبيل محاولة ايجاد طريقة لفهم العلاقات بين هذه المؤشرات على مختلف المستويات ومعالجة المشاكل والقضايا المتعلقة بتلك المتغيرات من اجل ان تكون جزءا مهما في ايجاد الحلول لقضايا التنمية المعاصرة.

- مشكلة الدراسة **:** تمثلت مشكلة الدراسة بالأسئلة الاتية:-
١- كيف تؤثر الصناعة و السكان في تحقيق التنمية الصناعية في محافظة النجف؟
٢- هل استطاع السكان استثمار امكانات المحافظة المتاحة لتنمية القطاع الصناعي في المحافظة؟

- فرضية الدَّراسة :

تعد فرضية الدراسة حلاً مبدئياً لمشكلة الدَّراسة فهي حلول واجابات منطقية تسعى الدراسة الى اثباتها، وعلى هذا الاساس فان الدراسة تفترض ما يأتي :-

أ. تفترض الدراسة ان هناك مجموعة من المتغيرات الطبيعية و البشرية اثرت في انتاج الصورة النهائية لتوزيع السكان والصناعة داخل الوحدات الادارية .

ب. ان وجود السكان في بعض الوحدات الادارية كان له دور في توزيع الصناعات بمختلف فروعها في المحافظة.

ج. يبرز دور السكان بشكل ملحوظ في استثماره لامكانيات المحافظة في التنمية الصناعية في محافظة النجف.

-أهداف الدَّراسة :

تهدف الدَّراسة إلى دراسة أثر التنمية الصناعية في محافظة النجف من حيث الخصائص الطبيعية والبشرية وإبراز دور العوامل المؤثرة في السكان والصناعات ، فضلا عن إظهار الأهمية الإقتصادية للسكان العاملين في الصناعة وامكاناتهم المتاحة لاستثمارهم في مشاريع التنمية الصناعية .

- حدود الدَّراسة:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة بمحافظة النجف التي هي احدى محافظات الفرات الاوسط المتكون من بابل وكربلاء والقادسية والمثنى اضافة الى النجف ، التي تقع بين خطي طول (٥٠ ´ ٤٢ □44´44-□) شرقاً ودائرتي عرض (٥٠ ´ ٢٩ - □ 32 ´21□) شمالاً ، أنظر الخريطة (١). وتقع في الاقسام الوسطى من العراق ، اما ادارياً فيحدها من الشمال محافظتي بابل وكربلاء ومن جهة الشرق محافظة القادسية ومن جهة الغرب محافظة الأنبار اما من جهة الجنوب فتحدها المملكة العربية السعودية.ومن جهة الجنوب الشرقي يحدها محافظة المثنى ، وتبلغ مساحتها (٢٨٨٢٤) كم٢ إذ تمثّل (٦.٦%) من مساحة العراق البالغة (٤٣٥٠٥٢) كم٢. [١]

تضم محافظة النجف اداريا اربعة اقضية ، تتبعها ست نواح، وهي قضاء النجف يتكون من مركز قضاء النجف وناحيتي الحيدرية و الشبكة ، وقضاء الكوفة ويضم مركز قضاء الكوفة وناحيتي العباسية والحرية ، اما قضاء المناذرة فيتكون من مركز قضاء المناذرة وناحية الحيرة واخيرا قضاء المشخاب الذي ضم مركز قضاء المشخاب و ناحية القادسية ، وتعد ناحية الشبكة اكبر النواح مساحة واقلها سكان في محافظة النجف تبلغ نسبة مساحتها (٨٨.١%) من مساحة المحافظة ، وتعد منطقة صحراوية حدودية مع المملكة العربية السعودية .

ويمكن ان نوضح ذلك بتناول التنمية الصناعية واهدافها وتأثيرها وكذلك دور السكان بالتنمية الصناعية في المحافظة وكما يلي :-

اولا :- التنمية الصناعية:

إن التنمية التي تبحث موضوعاتها في النشاط الصناعي نجد الأهداف المتوخاة منها وضع الخطط والسبل الكفيلة بإنشاء قاعدة صناعية تمكنها من تطوير القطاع الصناعي وإجراء تغييرات في البني الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعني التنمية الصناعية: السياسة المخططة او المستهدفة لبناء وتطوير الصناعة الوطنية من خلال إقامة المشاريع الصناعية لغرض إجراء تغيير في البنية الصناعية للإقتصاد الوطني[٢]، ويمتد مفهوم التنمية الصناعية ليشمل التغيرات الحاصلة في مجمل البنية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والخدمية الأخرى.

خريطة (١) الموقع الجغرافي لمحافظة النجف من العراق

---

[١])) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٧، جدول ٣ ، ص ١٢.

[٢] () محمد جواد عباس شبع، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف الأشرف، مصدر سابق ،ص٢٥.

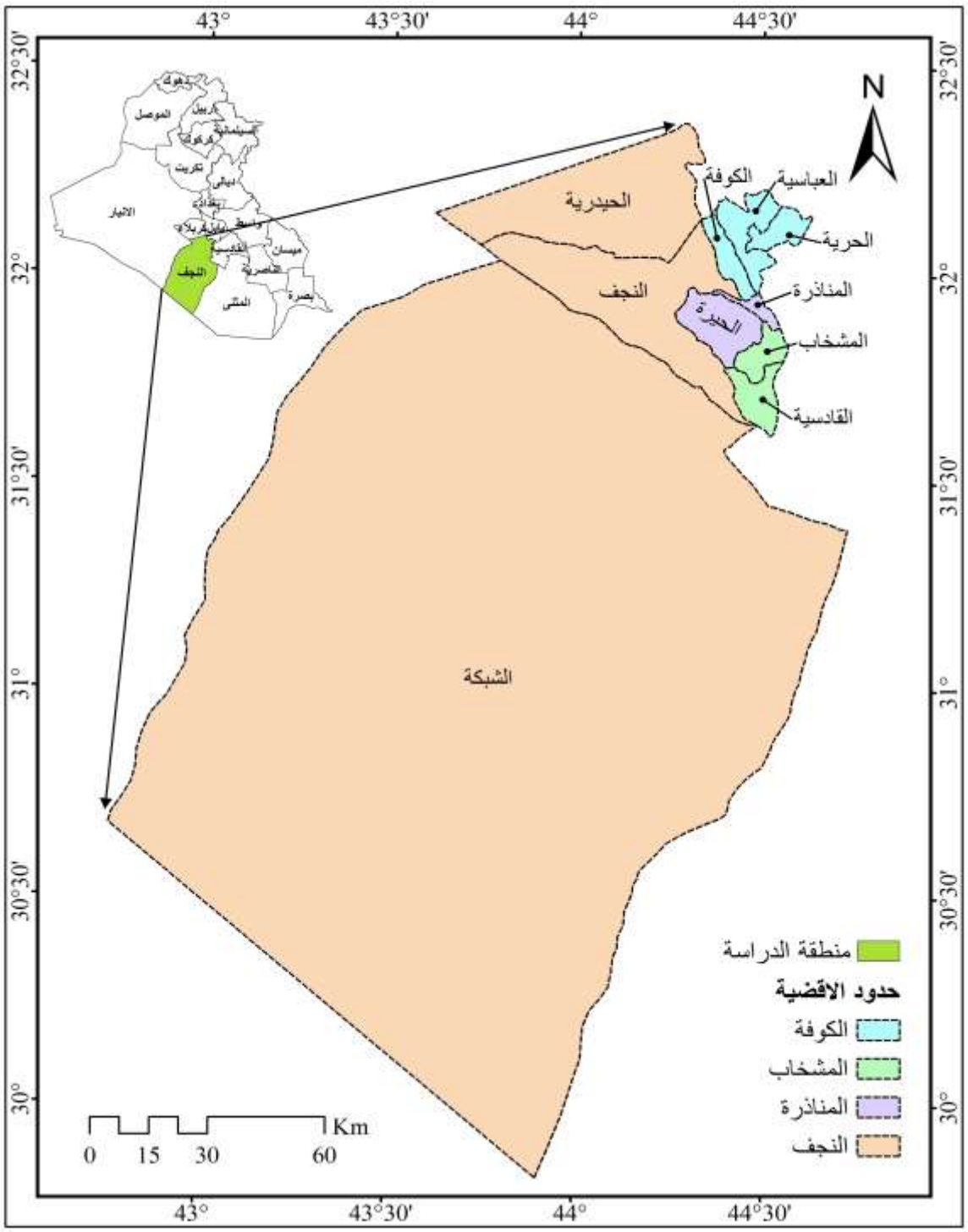

المصدر: وزارة الموارد المائية، الهيأة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية، مقياس ١:١٠٠٠٠٠٠، ٢٠١٤، باستخدام برنامج **ArcGIS** ١٠.٦.

ويرتبط بالتنمية الصناعية النمو الصناعي (Industrial Growth) وهي العملية التي تؤدي الى الزيادة الكمية في حجم أو قيمة الإنتاج الصناعي في المحافظة[٣] وتحدث هذه العملية من خلال زيادة عدد العاملين ورفع إنتاجية العمل، أو زيادة قيمة

[٣]() عبد الزهرة علي الجنابي، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في إقليم الفرات الأوسط من العراق، مصدر سابق، ص٢١.

الإنتاج والقيمة المضافة الصناعية المتحققة أو عن طريق تقدم الوسائل والأساليب التقنية المستخدمة في إدارة المنشآت الصناعية وإيجاد الصيغ الأكثر ملائمة في ترابط الصناعة وتشابكها.[٤]

والنمو الصناعي يتبادل التأثير مع التنمية الاقتصادية (التي يقصد بها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة محددة من الزمن[٥]، حيث يؤثر الزيادة الكمية في الإنتاج الصناعي على زيادة الدخل القومي للبلد ورفع المستوي المعيشي للسكان، وتتأثر بدورها بالتغيرات النوعية الحاصلة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي من حيث تطور المهارات الفنية والتغير الهيكلي للسكان والعلاقات الاجتماعية وما يصاحب ذلك من تقدم تقني، ولما كان للنمو الصناعي من تأثير واضح في عملية التنمية عموماً فان رفع معدلاته من شأنه الإسراع في التخلص من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، لذلك يعد عدم وجود قاعدة صناعية السبب الرئيس في ضعف إنتاجية القطاعات الاقتصادية وانعدام الدافع لنمو يؤمن زيادة منتظمة في الإنتاج، حيث تتحقق التنمية الإقتصادية من خلال وجود قطاع صناعي قادر على الخروج بمنتجاته الى الأسواق الخارجية فضلاً عن الأسواق المحلية ويكون ذلك دافعاً على زيادة الإنتاج والإرتقاء بجودته، وجذب رؤوس الأموال وتشجيع إقامة صناعات كبيرة تساعد على إقامة صناعات أخرى مغذية لها، مما يسمح بتوفير فرص عمل جديدة وإحداث انطلاقة صناعية في المجتمع عن طريق زيادة حجم الإستثمار الصناعي في مختلف مجالاته · لذا اعتبرت التنمية الصناعية بمثابة القلب في عملية التنمية الاقتصادية المعاصرة.[٦]

تتباين الآراء حول الأسلوب الذي ينبغي تبنيه للتنمية الصناعية في إطار التنمية الاقتصادية، فبعضها يدعو إلى توزيع التخصيصات الاستثمارية بين القطاعات الإقتصادية المختلفة لبلد معين بحيث تؤدي إلى نمو متوازن للاقتصاد الوطني ككل، في حين تدعو أخرى إلى تركيز نسبة كبيرة من الاستثمارات في القطاع الصناعي باعتباره كفيل بتحفيز عملية النمو ودفعه لمجمل قطاعات الاقتصاد الوطني وفروعه المختلفة[٧]. كذلك ضمن القطاع الصناعي نفسه يجري التركيز على إقامة الصناعات المشجعة للنمو الصناعي التي تتميز بارتباطاتها الواسعة (الخلفية والأمامية)، أي الصناعات التي تدخل في مستلزماتها منتجات صناعات أخرى وتكون منتجاتها مستلزمات في صناعة ثالثة[٨].وتختلف ستراتيجية الصناعة من بلد لآخر ومن فترة لأخرى تبعاً لاختلاف النمو الاقتصادي والاجتماعي وبناء القاعدة المادية والتقنية كذلك لاختلاف مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلد الواحد.

ثانيا :- دور الصناعة في تحقيق وتفعيل التنمية الاقتصادية:

تعد الصناعة القاعدة التي يستند عليها التطور الاقتصادي للمحافظة وركناً أساسياً من أركان التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي والقومي، وتعد أيضاً العنصر الحاسم في تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة وإحداث تغييرات جوهرية في التنمية الإقليمية المعاصرة في الهيكل المكاني للنشاط الصناعي من خلال قدرة العمليات الصناعية المختلفة في تحقيق المتغيرات الهيكلية القطاعية ليس في قطاع الصناعة فحسب وإنما في قطاعات أخرى أيضاً، عن طريق التشابكات التي تخلقها تلك العمليات بفروع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، التي يعد تطورها أمراً أساسياً في عملية تحقيق أهداف وتوجهات التنمية الاقليمية.[٩]

وبما إن التنمية الاقتصادية ذات أبعاد مركزية وشمولية فان المشكلات التي تبرز أمام العملية التخطيطية في كيفية إنجاز التنمية وتحقيق أهدافها في ظل الموارد المتاحة وتوجه الدولة في دعم النشاط الصناعي، فمن أهم تلك المشكلات هي كيف يوزع النشاط الصناعي على مستوى المحافظة ، لأجل النهوض بواقع الوحدات الادارية الأقل تطوراً، وما هو النشاط المناسب لها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الاهتمام بالوحدات الادارية المتطورة ضمن محاولة الحد من الهجرة إليها، وتقليل حدة البطالة وتحسين مستوى النشاط الاقتصادي والدخل الفردي لرفع معدلات النمو باعتباره هدفاً رئيسياً لسياسة التنمية البشرية .[١٠]

---

[٤]() عباس علي التميمي، النمو الصناعي في الوطن العربي، مطبعة جامعة الموصل، جامعة الموصل،١٩٨٥، ص٣.

[٥]() فليح حسن خلف، التنمية الاقتصادية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص١٥١.

[٦]() عباس علي التميمي، النمو الصناعي في محافظتي البصرة ونينوى، مصدر سابق، ص ص ١٣-١٤.

[٧]() انظر:

- S.K Nath, Balanced Growth in Economic Policy for Development Pengium, Modern Economic, London 1973, p290-309.

[٨]() Albert O. Hirshman, The Stratigy of Economic Development New Haven and London the Yale University press, 1970، p.98-114.

[٩]() حسن محمود علي الحديثي، المواقع الصناعية والتنمية الإقليمية المتوازنة، محاولات تطبيقية في توطين مجمعات صناعية في أقاليم متباينة، مجلة المخطط والتنمية، العدد الأول، بغداد، ١٩٩٥، ص ١٠٢.

[١٠]() J Alden, R. Morgan, "Regional Planning Comprehensive View", Ibed, p.229.

يعد النشاط الصناعي نشاطاً محركاً لخطط التنمية، إذ له القدرة على دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي بشكل متسارع والعمل على زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني، إذ يؤدي إلى تغير جذري في الأساليب المستخدمة للإنتاج وعلاقات الإنتاج ويسهم في القضاء على مظاهر غير متطورة ومعالجة الاختلالات الهيكلية عن طريق زيادة حجم الاستثمار الصناعي وتوسيع القاعدة الإنتاجية فيه وتطوير وحدات الإنتاج وتحسينها وبالتالي رفع معدلات النمو الصناعي والإسهام الفاعل في رفع وتائر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[١١]

وللصناعة أثر بارز في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في المحافظة ، ويمكن تمثيل هذا الدور من خلال:

١. البعد الجغرافي في توزيع الصناعات على الوحدات الادارية في المحافظة ، ومعرفة إلية ذلك التوزيع.
٢. البعد التنموي للصناعة في هيكلية المحافظة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

ويمكن إضافة بعداً آخراً، البعد السلبي للصناعة من خلال ظهور آثارها السلبية سواء كانت(بيئية، اجتماعية، عمرانية، أو حتى الإقتصادية).

تظل أبعاد الصناعة الايجابية مؤثرة أكثر من إبعادها السلبية لاسيما و أن استغلت بالشكل المناسب الذي يجنبها ذلك. إذ نجد للصناعة آثار مختلفة على المحافظة ، فعند إنشاء مشروع صناعي جديد سيؤدي إلى تكوين موجة تضاعفية كرد فعل في الاقتصاد المحلي من خلال (الطلب على المدخلات الأساسية للعملية الإنتاجية، تنظيم ونقل المخرجات، توليد الدخل، التأثيرات في البيئة العمرانية من خلال تغير التركيب المكاني لها وتوليد التدفقات لحركة السلع والخدمات، التأثيرات على تركيبة المجتمع وثقافته).[١٢]

١ - البعد الاقتصادي (**Economic Impact**):

إن مؤشرات الابعاد الاقتصادية للصناعة تظهر من خلال التغيير الحاصل في هيكل الإنتاج والدخل المتحقق للمحافظة ، وتظهر التأثيرات الناشئة بوضوح بسبب تشغيل المشروع الصناعي من خلال حجم السلع المنتجة وابعاد حركتها المكانية، والأجور والرواتب المدفوعة للعاملين والفوائد والفائض المتولد من العمليات الإنتاجية فضلاً عن عوائد الاستثمارات الصناعية المرتفعة، ويمكن أن نوجز تأثيرات الصناعة الاقتصادية في المحافظة بما يأتي:

١. إسهامها في تطوير المحافظة اقتصادياً وتقليل التباين الحاصل في النمو الاقتصادي بين أجزاء المحافظة، حسب معايير (حجم الإنتاج الصناعي، الدخل الفردي) حيث تسهم بارتفاعها، كذلك تطور عمليات الإنفاق على مستوى المحافظة والمحافظات المجاورة من خلال تحريك عوامل السوق (القوة الشرائية) مما يعني تطور المستوطنات البشرية ومن ثم نمو الأسواق وزيادة سعتها وزيادة الطلب على البضائع.[١٣]
٢. تساعد على تحريك عوامل الإنتاج وتجعل الاقتصاد داخل المحافظة أكثر ديناميكية، إذ إن من أسباب إنشاء الصناعات في بعض المناطق وجود عامل من عوامل الإنتاج الذي يسهم في رفد العملية الإنتاجية سيؤدي إلى تحريك عوامل الإنتاج الأخرى في المحافظة.
٣. تكوّن الصناعة اقتصاداً متنوعاً للمحافظة إذ تحقق ضماناً أكيداً لتقوية الأسس الاقتصادية وتعزز حالة الاكتفاء الذاتي وتقلّل من عملية الإستيراد عن طريق إحلال منتوجات الصناعة المحلية محل المنتوجات المستوردة من الخارج.
٤. تأثير الصناعة المباشر في القطاعات الاقتصادية والأنشطة الأخرى لاسيما في النشاط الزراعي والتجاري والخدمات والبنى الارتكازية، حيث سنجدها تتوسع اثر ذلك في المحافظة. كأثر التصنيع في تطوير القطاع الزراعي من خلال التوسّع بإستخدام نظام المكننة في الزراعة واستخدام الأسمدة والمبيدات، كذلك أجهزة الري تتطلب صناعة متطورة قادرة على تجهيز هذا القطاع وسد متطلباته باستمرار.
٥. ويتحدد التأثير الاقتصادي للصناعة أيضاً من خلال:

أ- الأساس الاقتصادي (:(Economic Baseإن النشاط الأساسي يجلب دخلاً للمحافظة من خارجه، إذ يعد مصدر مهم جداً لزيادة الدخل . أما النشاط غير الأساسي الذي يخدم سكان المحافظة لا يضيف مردوداً أو دخلاً إضافياً، أن الصناعة بإنتاجها سلعاً وخدمات لسكان المحافظة وخارجها فهي تضيف دخلاً وثروة لهم، مع ملاحظة وجود فوارق بين الاقتصاد المركزي والخاص.

ب- توزيع الدخل (Incom Distribution): إن الصناعة تسهم في إعادة توزيع الدخل بين أفراد وجماعات السكان لكثرة الجهات المستفيدة من الإنفاق على مستلزمات النشاط الصناعي مثل(شراء المواد الأولية، أجور النقل، أجور العمل، مصادر الطاقة، توزيع الإنتاج،...).

---

[١١]() جواد كاظم عبد الخفاجي، اثر التصنيع على التنمية الإقليمية (دراسة تحليلية في اختيار نوع النشاط الاقتصادي ضمن الحيز المكاني في محافظة كربلاء)، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٩، (غير منشورة)، ص ١٠.

[١٢]) (David M.Smith, Industrial Location, An Economic Geographic Analysis, printed in U.S.A., Second Edition, John Wiley & Sons, 1981, p. 359.

[١٣]() جواد كاظم عبد الخفاجي ، مصدر سابق، ص ١٢٣.

جـ- الإنتاج الكبير (Mass Production): حيث يتميز الإنتاج الصناعي عن الإنتاج في فروع الاقتصاد القومي الأخرى بكمياته الكبيرة، مما يمكنه على النمو والتطور السريع فضلاً عن كونه يعد أهم مجال من مجالات إنتاج السلع المادية والخدمات حيث تنتج فيه أدوات الإنتاج كافة والقسم الكبير من مواد العمل والسلع الاستهلاكية.

٢ - البعد الاجتماعي (**Social Impact**):

تظهر جوانب الابعاد الاجتماعية من إدراك حقيقة معروفة بان الصناعة عملية تغيير في النمط الاجتماعي والاقتصادي والحضاري للمحافظة ، ذلك لما تسببه من تغيير في هيكل الأيدي العاملة و المهارة وتركيب المهن والنشاط الاقتصادي، فضلاً عن التغيير في السلوك البشري، حيث إن الأفعال الاجتماعية المتولدة بسبب النشاط الصناعي الجديد ستكوّن نمطاً جديداً من العلاقات ذات نتائج تختلف عن نمط المجتمع السابق، مما يعني حدوث تغيير في التركيب الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية ضمن مستويات العمل و المناطق السكنية للعاملين نتيجة التغيير في السلوك البشري.

وتتحدد الابعاد الاجتماعية للنشاط الصناعي ابتداءاً بتشغيل الأيدي العاطلة مما يؤدي إلى تطويرها اجتماعياً برفع مستويات المعيشة والدخول و نمط الحياة الاجتماعية بما فيها العلاقات الاجتماعية.

وللصناعة أثر في تطوير السكان في المحافظة ثقافياً واجتماعياً، وتوزيع السكان بشكل متوازن ضمن الوحدات الادارية للمحافظة، لاسيما معالجة ظاهرة الاكتظاظ السكاني في مركز قضائي النجف و الكوفة وتحقيق نوع من الرتبية المتوازنة بين الوحدات الادارية في محافظة النجف، وتسهم الصناعة أيضاً في تطوير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والترفيهية وخدمات الإسكان والأسواق .[١٤]

في حين إن الابعاد السليبة للصناعة تتمثل بما يحصل من تشويه في النمو العمراني حيث التوسع المفرط في حجومها مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان الكلي للمحافظة، والهجرة إلى مناطق الصناعة مما قد يحدث تفاوتاً في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار السكاني بين الوحدات الادارية نفسها .، ويمكن أن نجمل الآثار السلبية لهذه الظاهرة بما يأتي:

١. اختلال التوازن بين فروع الإنتاج المختلفة والخدمات بسبب تركز العاملين في قطاع الصناعة وعند إزدياد هذا التركز يتبعه زيادة في عدد العاملين في الخدمات الملحقة بها.

٢. التخلخل السكاني في المناطق الريفية بسبب هجرة الشباب إلى مناطق الصناعة، مما يعني تعرض مساحات شاسعة دون زراعة.

٣. التأثير على النتائج الديموغرافية، إذ هجرة الشباب تؤثر على شكل الهرم السكاني والوظيفي فضلاً عن التأثيرات الثقافية للمناطق المهاجر إليها، لذلك لابد إن تكون الهجرة مخططة وليس تلقائية لتلافي تلك التأثيرات.

٣ – البعد العمراني (**Building Impact**):

تظهر ابعاد تنمية المشاريع الصناعية في تطوير المحافظة عمرانياً من حيث ارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لسكان المحافظة (توفير فرص عمل، زيادة دخل الفرد، نمو حركة الزراعة والتجارة...) وتطور احتياجات النشاط الصناعي من الخدمات المختلفة.

ان التطور الصناعي ينتج توسعاً عمرانياً وخدمياً واسعاً في الوحدات الادارية للمحافظة ، لكن إذا لم يخطط لهذا التوسع مسبقاً سيفرز تأثيراً سلبياً على المظهر الخارجي للمحافظة من خلال نمو المدن غير المنتظم، وظهور مشكلات تعاني منها المدن نتيجة لتركز النشاط فيها و استقطاب السكان من المدن الأخرى مما يؤدي إلى تدهور(الهيكل المكاني) وظهور التباين في مستويات التنمية بين المحافظة والمحافظات الاخرى وبين الوحدات الادارية نفسها في المحافظة نتيجة حالة الاستقطاب التي يمارسها النشاط الاقتصادي في المدن الكبيرة على حساب المدن الصغيرة، هذه من ناحية ومن ناحية أخرى الطلب على استعمالات الأرض المختلفة في المدن الكبيرة دون تنظيم مسبق لهذه الاستعمالات مما يؤدي إلى تدهور استعمالات الأرض و تشابكها لأغراض النشاط الاقتصادي مع الأغراض الأخرى للنشاط البشري (تجاري، سكني،...) فضلاً عن ظهور الأحياء السكنية المتهرئة سواء في المراكز القديمة للمدن أو في أطرافها.

ثالثا :- دور السكان في تحقيق التنمية الصناعية في محافظة النجف

يعد توافر السكان من اهم العوامل الاساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص ضمن الأقاليم الجغرافية المتخلفة، وهذه الأهمية تتضح من خلال دورهم المباشر في التأثير على المشاريع الصناعية لانهم هم العاملون و المستهلكون واخرين منهم يقدمون خدمات كثيرة ومتنوعة للمصانع [١٥]، وتتباين الصناعات في احتياجاتها من القوى العاملة حسب طبيعة مهاراتهم الفنية ، فضلا عن حجم ووظيفة المنشأة الصناعية التي تقوم بها ، لكونها تعد من المعايير الاساسية في تطوير القطاع الصناعي [١٦]، ويمكن ان نوضح اهمية هذه الحقائق بالشكل الاتي :-

---

[١٤]()جاسم محمد عواد، محمد محسن السيد استراتيجية التنمية المكانية لمحافظة النجف الاشرف لغاية عام ٢٠٢٠م، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، ص ٢٠-٢١.

[١٥]()عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافية الصناعية،ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص١١٠.

[١٦]() حسن خليل، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠١٣، ص١٣٥.

١. توافر اعداد العاملين في الصناعة .
٢. توافر المهارات الفنية للعاملين في الصناعة .
٣. تكاليف واجور العاملين في الصناعة .

١. توافر اعداد العاملين في الصناعة :- تمثل وفرة السكان والعاملين في الصناعة بأعداد كبيرة بالغة الأهمية في مجال تحقيق التنمية المكانية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص لكونها تشكل جسر يربط اهداف التنمية الاقتصادية جميعها من خلال اعداد الايدي العاملة التي تحتاجها الانشطة الاقتصادية والخدمية و المؤسسات الصناعية التي تتطلبها عملية تحقيق التنمية المكانية، كما يمكن ان نكشف حقيقة العلاقة بين تركز السكان و الصناعة اذ ان هناك الكثير من المنشأت الصناعية المختلفة الحجم تنجذب نحو مناطق تركز السكان ، (اينما يتركز السكان تتركز الصناعات و العكس صحيح) على اعتبار السكان يشكلون سوقا مهما في تصريف المنتجات الصناعية من جهة ومساهمتهم في ادارة العمليات الانتاجية من جهة اخرى ، وهناك وحدات ادارية في المحافظة تعاني من تشتت السكان والصناعات ، اذ يمكن النظر بها واعادة التوزيع السكاني والصناعي الامثل فيها من قبل الدولة والجهات المختصة لكونها تضم مساحات من الاراضي الواسعة ، وهذا له دور كبير في تعزيز عملية تحقيق التنمية الصناعية ضمن الحيز المكاني للمحافظة .

ان لأعداد السكان في محافظة النجف اهمية بالغة في تعزيز مختلف الصناعات بالايدي العاملة حسب مهاراتها ومتطلبات كل صناعة من القوى العاملة ، حيث بلغ اعداد السكان في المحافظة عام ٢٠٠٧ (١٠٨١٢٠٣) نسمة ، ثم ارتفع الى ان وصل (١٥٤٧٦٨٦) نسمة عام ٢٠١٨، وان لهذه الاعداد الكبيرة من السكان مؤشر واضح في قدرة محافظة النجف على امداد مختلف الصناعات بالقوى العاملة اللازمة لتفعيل دور الانشطة الصناعية و تنميتها ، وهذا ما اكدته بيانات جدول (١) والتي اشارت الى ما يلي :-

١. وجود اختلاف واضح بين المناطق التي تتركز فيها السكان وبين المناطق المتخلخلة السكان ، اذ استحوذ مركز قضاء النجف والكوفة على اعلى أعداد للسكان حيث بلغ (٥٣٥٠٤٢- ١٨٣٥٠٧) نسمة لكل منهما على التوالي عام ٢٠٠٧ ، ثم ارتفع عددهم الى ان وصل (٨١١٩٢٦ – ٢٥٤٥٠٢) نسمة لكل منهما على التوالي عام ٢٠١٨. وان لهذا التفاوت الكبير بين اعداد السكان في مناطق دون اخرى اثار سلبية في مجال تحقيق التنمية المكانية و الصناعية وهذا واضح في مركز قضائي النجف والكوفة اللاتي يتمتعن بتركز سكاني عالي وانشطة اقتصادية وصناعية عالية على عكس ناحية الشبكة التي تعاني من عجز كبير في سكانها وانشطتها الاقتصادية المختلفة ، على الرغم من انها تحتوي على موارد اقتصادية كبيرة لكنها غير مستثمرة .
٢. تمثل محافظة النجف من المحافظات الجاذبة للسكان و تركزهم فيها ، لكونها تضم الكثير من المراقد و المزارات الدينية الشريفة التي ساعدت على تنشيط دور الجانب السياحي من حيث تقديم مختلف الخدمات للزائرين و السائحين وبهذا فهي تتطلب اعداد كبيرة من القوى العاملة في تفعيل دور الصناعات الصغيرة كأنشاء الفنادق الجديدة والمخابز والمطاعم والحلويات والمجوهرات والحلي والملابس ، مما هيأ الكثير من فرص العمل للسكان ، فضلا عن وجود المدارس و الحوزات الدينية التي جعلت محافظة النجف من اكبر المراكز الدينية في العراق .
٣. تعكس اعداد السكان الكبيرة في مراكز المدن طبيعة الاسواق من حيث حجومها واعدادها لكونها تعد من العوامل الجاذبة للصناعات بمختلف انواعها ، لهذا عد مركز قضائي النجف و الكوفة من اكبر الاسواق في المحافظة .
٤. هناك تفاوت كبير في توزيع السكان حسب البيئة ، اذ تتميز مراكز المدن في كل من النجف والكوفة بارتفاع اعداد السكان فيها على عكس المناطق الريفية التابعة لها ، في حين نجد الوحدات الادارية الاخرى ارتفاع اعداد سكان المناطق الريفية على المناطق الحضرية ، و يدل ذلك على ان مركز قضائي النجف والكوفة يتسمان بتركز نسبة الحضرية فيهما على عكس الوحدات الادارية الاخرى وهذا مؤشر جيد لوجود التنمية في جميع الوحدات الادارية الحضرية كانت ام الريفية للمحافظة .

اتضح من معطيات جدول (١) والشكل (١) تفاوت نسب القوى العاملة في القطاع الصناعي بين الحضر و الريف في الوحدات الادارية للمحافظة ، اذ نجد ارتفاعها تارة في المناطق الحضرية و انخفاضها في المناطق الريفية، وتارة اخرى نجد العكس في ذلك وهذا يرجع الى طبيعة المقومات

جدول (١)
التوزيع الجغرافي للعاملين في القطاع الصناعي في محافظة النجف لعام ٢٠١٨

الوحدات الادارية	حضر		ريف	
	عدد	%	عدد	%
م. ق النجف	**289**	**36.6**	**134**	**31.5**
ن. الحيدرية	**47**	**5.9**	**22**	**5.2**
ن. الشبكة	**1**	**0.1**	**0**	**0**
م. ق الكوفة	**233**	**29.5**	**116**	**27.3**
ن. العباسية	**37**	**4.7**	**26**	**6.1**

ن. الحرية	**14**	**1.8**	**22**	**5.2**
م. ق المناذرة	**58**	**7.3**	**43**	**10.1**
ن. الحيرة	**37**	**4.7**	**19**	**4.5**
م. ق المشخاب	**40**	**5.1**	**32**	**7.5**
ن. القادسية	**34**	**4.3**	**11**	**2.6**
المجموع	**790**	**100**	**425**	**100**

المصدر :- بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية عام ٢٠١٨.

شكل (١) العاملين في القطاع الصناعي في محافظة النجف لعام ٢٠١٨

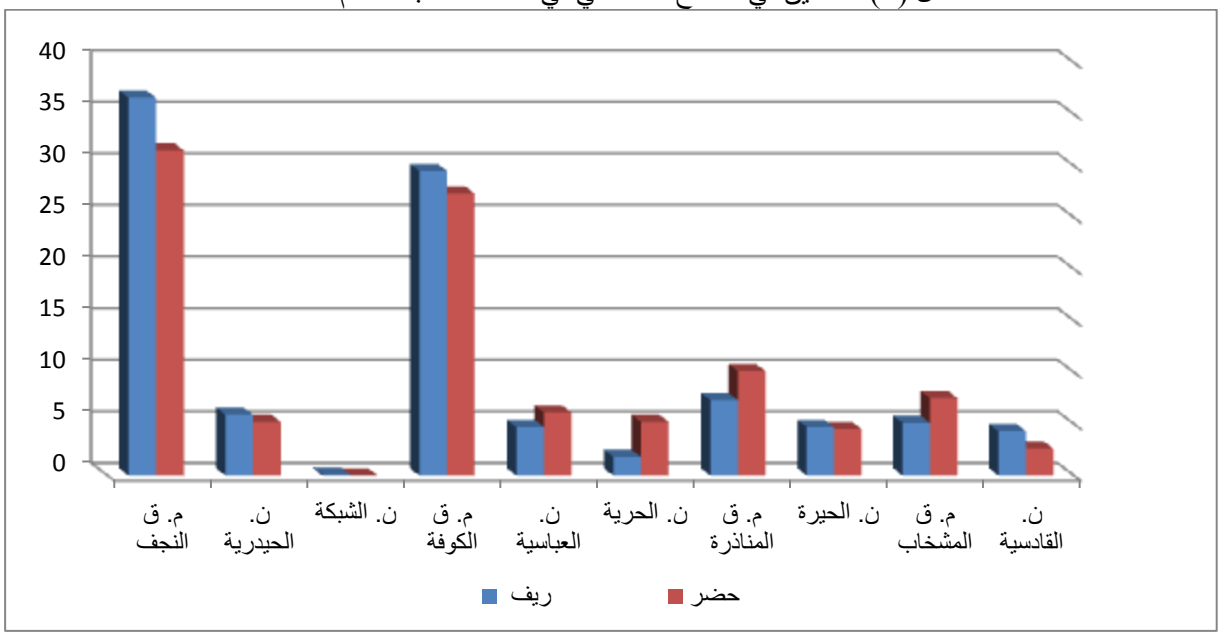

المصدر : بالاعتماد على جدول (١).

الطبيعية والديموغرافية المتوفرة في منطقة ما من المحافظة حسب ما بينته الحقائق الاتية :-

١. استحواذ حضر مركز قضائي النجف والكوفة على اعلى النسب للقوى العاملة في المنشأت الصناعية اذ بلغت (٣٦.٦% - ٢٩.٥%) لكل منهما على التوالي ، وبقي ريفهما محافظا على نفس المرتبة اذ بلغت (٣١.٥% - ٢٧.٣%) لكل منهما على التوالي ، وهذا دليل على ان القضائين يتركز فيهما اكبر عدد من المنشأت الصناعية والتي استطاعت ان تستقطب الكثير من الايدي العاملة ، فضلا عن وجود المياه و الاراضي الخصبة في اريافهما شجعت على الزراعة المتنوعة التي يدخل بعض من محاصيلها في الصناعة كمادة اولية وعلى اعتبار ان الزراعة تحتاج الى قوى عاملة كبيرة فهي الاخرى استطاعت ان تجذب اكبر عدد من الايدي العاملة .

٢. حصل حضر مركز قضاء المناذرة على المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (٧،٣%) من القوى العاملة في القطاع الصناعي ، الا ان ريف القضاء كان اعلى نسبة من الحضر حيث بلغ (١٠.١%) وهذا يعني ارتفاع اعداد القوى العاملة في الريف على الحضر لوقوع بعض المنشات الصناعية فيها .

٣. انعدام المنشات الصناعية في نواحي كل من الشبكة و القادسية والحرية ، على الرغم من وفرة المقومات الصناعية في بعض منها كالمواد الاولية والمساحات الكبيرة من الاراضي و الايدي العاملة ، الا ان سوء استغلالها يرجع الى رداءة التخطيط السياسي والاداري والفني ، ويمكن اعادة النظر فيها من قبل الجهات المختصة وتنميتها وفقا لمعايير التنمية الاقتصادية المناسبة .

٤. تركز القوى العاملة في المناطق التي تضم المنشأت الصناعية وتشتتها في المناطق التي تفتقر الى الصناعات وذلك لبعد المسافة بين مواقع الصناعات ومحل سكنى العمالة فضلا عن ارتفاع تكاليف اجور النقل اليومي ذهابا و ايابا ، هذا ما جعلهم يفضلون العمل في الانشطة الاخرى .

اشارت بيانات جدول (٢) تباين اعداد العاملين حسب الصناعات في المحافظة من صناعة الى اخرى تبعا لحاجة كل صناعة من الايدي العاملة ، وهذا ما اكدته الحقائق الاتية :-

١. حصلت الصناعات الغذائية في عام ٢٠٠٧على نسبة بلغت (٥.٩%) ثم ارتفعت في عام ٢٠١٨الى (١١.٧%) من المجموع الكلي للعاملين في الصناعة في المحافظة ، وهذا بديهي لان تزايد اعداد السكان في المحافظة ادى الى ارتفاع نسبة الطلب على المنتجات الغذائية مما جعل الصناعات الغذائية تنمو وتتسع حسب حاجة السكان اليها .

٢. جاءت الصناعات الانشائية بالمرتبة الاولى بالنسبة لعموم الصناعات في المحافظة حيث كانت نسبتها في عام ٢٠٠٧(٤٣.١%) في حين اصبحت في عام ٢٠١٨(٥٠.٤%) من مجموع العاملين في الصناعة في المحافظة ، وهذا يدل على ان السكان في حالة نمو وتزايد مما يجعلهم يسعون الى التطور العمراني المستمر ، فضلا عن ميلهم الى الاستقرار والانشطار عن اسرهم الكبيرة مما شجعهم على بناء وحدات سكنية جديدة .

٣. بلغت نسبة العاملين في الصناعات النسيجية في عام ٢٠٠٧ (٢٠.٤%) ثم انخفضت في عام ٢٠١٨ الى ان وصلت (١٦.٣%) وهذا يرجع الى سياسة الدولة التي لم تشجع على حماية المنتج المحلي مقابل فتح حدودها على مصراعيها للاستيراد من مناشئ عالمية مختلفة .

٤. اما الصناعات الكيمياوية و المتمثلة بمعامل الاسفلت والاطارات والمنتجات المطاطية فبلغت نسبة العاملين فيها في عام ٢٠٠٧ (٣٠.١%) في حين انخفضت في عام ٢٠١٨ الى ان وصلت (١٧.٦%) وهذا يرجع الى ارتفاع نسبة الاعمار واصلاح البنى التحتية وفتح وتبليط طرق و شوارع جديدة في تلك الفترة وخصوصا بعد ان تعرضت الى التخريب بعد احداث عام ٢٠٠٣ ، فضلا عن الطلب المتصاعد على المنتجات المطاطية و الاطارات نتيجة التحضر و التحسن في المستوى المعاشي للسكان واقتناءهم السيارات بمختلف احجامها .

٥. تعد الصناعات الكهربائية من الصناعات المستحدثة التي نشأت بعد عام ٢٠١٠ والمتمثلة بصناعة الاجهزة الكهربائية الخفيفة ، حيث بلغت نسبة العمال فيها في عام ٢٠١٨ (٣.٦%) من مجموع العاملين في الصناعة للمحافظة .

٦. بلغت نسبة العاملين في الصناعة الاستخراجية لعام ٢٠٠٧ (٠.٥%) ثم ارتفعت الى (١.٢%) في عام ٢٠١٨ ، ويرجع ذلك الى ازدياد نسبة الطلب على المواد المستخرجة كالرمل و الحصى لدخولها كمادة اولية في الكثير من الصناعات الانشائية و الكيمياوية .

٢. توافر المهارات الفنية للعاملين في الصناعة :- يعد مؤشر المهارة الفنية احد اهم العوامل الرئيسة في التنمية الصناعية لكونها تسهم في رفع الكفاءة الانتاجية بالمستوى التقني المتقدم لما لها من اثار حضارية واقتصادية و اجتماعية على البلاد ، اذ كلما كانت اعداد العمال الماهرين كبيرة كلما كان ذلك ايجابيا في تفعيل وتحقيق التنمية الاقتصادية بكل جوانبها .

اذ كشفت معطيات جدول (٢) نسبة العمال الماهرين في القطاع الصناعي وحسب كل صناعة في محافظة النجف ، وهذا ما بينته الحقائق الاتية :-

١. تبين ان نسبة العمال الماهرين في الصناعات الغذائية عام ٢٠٠٧ بلغت (٧.٢%) في حين ارتفعت الى (١٩%) في عام ٢٠١٨ وهذا يدل على التطور التقني والفني الذي افرزته الاجيال الشابة بما تحمل من افكار متقدمة تريد بها ان تواكب التطور التكنلوجي للبلد .

٢. كشفت الدراسة ارتفاع نسبة العمال الماهرين في الصناعات الانشائية في عام ٢٠٠٧ بنسبة بلغت (٤١.٧%) ثم انخفضت الى (٤١.٤%) في عام ٢٠١٨ ، ولم يؤثر الفرق في النسب على الرغم من قلته وهذا يدل على اعتماد الصناعات الانشائية على الالات و المعدات التكنلوجية الحديثة التي ساعدت على الاستغناء عن عدد قليل من الايدي العاملة .

٣. اوضحت الدراسة ان نسبة العمال الماهرين في الصناعات النسيجية عام ٢٠٠٧ (١٥.٨%) وانخفضت في عام ٢٠١٨ الى ان وصلت (١٠.٧%) ويرجع ذلك الى توقف الصناعات النسيجية الى حد ما عن الانتاج المحلي للالبسة الرجالية والمنسوجات الاخرى بسبب تعطيل بعض الالات و المعدات الكبيرة و العجز عن تصليحها ، فضلا عن عدم توفر المواد الاولية الداخلة في الصناعات النسيجية بشكل كافي .

جدول (٢)

التوزيع الجغرافي لأعداد العمال حسب نوع الصناعات في محافظة النجف لعامي ٢٠٠٧-٢٠١٨

الكهربائية					الكيمياوية				النسيجية				الانشائية				الغذائية			
2018		2007			2018		2007		2018		2007		2018		2007		2018		2007	
%	ع	%	ع		%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع
100	427	0	0		0	0	0	0	100	1926	73.6	2642	24.3	1449	0	0	69.4	963	55.3	5
0	0	0	0		97.6	1930	100	5289	0	0	0	0	5.1	301	0	0	6.2	86	0.0	
0	0	0	0		0	0	0	0	0	0	32.5	1167	63.1	3756	56.3	4267	6.7	93	44.7	4
0	0	0	0		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	8.3	115	0.0	
0	0	0	0		2.4	47	0	0	0	0	0	0	5.9	349	43.7	3312	0	0	0.0	
0	0	0	0		0	0	0	0	0	0	0	0	1.7	101	0	0	5.4	75	0.0	
0	0	0	0		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	56	0.0	
100	427	0	0		100	1977	100	5289	100	1926	100	3588	100	5956	100	7579	100	1388	100.0	1
3.6		0			17.6		30.1		16.3		20.4		50.4		43.1		11.7		5.9	

المصدر : - بالاعتماد على :-

١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية احصاء النجف ، شعبة الصناعة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٧ .

٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية احصاء النجف ، شعبة الصناعة ، بيانات غير منشورة ،٢٠١٨.

٤. بلغت نسبة العمال الماهرين في الصناعات الكيمياوية في عام ٢٠٠٧ (٣٤.٨%) ثم انخفضت في عام ٢٠١٨ الى ان وصلت (١٩.٧%) من المجموع الكلي للعمال الماهرين في الصناعات في محافظة النجف .
٥. تبين ان نسبة العمال الماهرين في الصناعات الكهربائية بلغت في عام ٢٠١٨ (٨.٣%) وهذا دليل على ان الصناعات الكهربائية تحتاج الى ايدي عاملة ذات خبرة وكفاءة تقنية وتكنلوجية عالية لذلك نلاحظ انخفاض نسبة عمالها الماهرين مقارنة مع الصناعات الاخرى .
٦. اما الصناعات الاستخراجية بلغت نسبة العمال الماهرين فيها عام ٢٠٠٧ (٠.٤%) ثم ارتفعت في عام ٢٠١٨ الى ان وصلت (٠.٩%) وهذا دلالة على تطور الخبرات التقنية والفنية ، فضلا عن حاجة الصناعات المعتمدة عليها الى رفع كميات انتاجها .
٧. تكاليف واجور العاملين في الصناعة :- يعني بتكاليف واجور العاملين في الصناعة ، المبالغ المصروفة كالرواتب و المستحقات المالية ازاء قيامهم بالمهام الموجهة لهم من قبل ارباب المؤسسات و المشاريع الصناعية و التي تسهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ، لكونه يعد احد اهم المؤشرات الاقتصادية وفي العالم [١٧]، كما يعد من المؤشرات المهمة في النمو الصناعي في حالة ارتفاع اجور العاملين لكونها تتفق مع تحقيق النمو في الانتاج الصناعي ، ان تكاليف اجور العمال مختلفة ومتباينة تبعا لاختلاف نوع الصناعة ومدى حاجة المؤسسات الصناعية الى اليد العاملة ، كما لملكية المنشأة الصناعية دور كبير في تفعيل الفرق بين تكاليف اجور العمال من عامل الى اخر ، فإذا كانت تابعة للقطاع العام فاجور العمال تكون محددة وثابتة ، اما المنشأت الصناعية التابعة للقطاع الخاص فتكون تحت أشراف شخص معين قادر على ادارة امورها المالية وهو الذي يحدد اجور العمال حسب مواصفات مطلوبة ومعينة ، كما نلاحظ الفرق في نسبة اجور العمال حسب مؤهلات كل عامل من الناحية المهارية والخبرة والكفاءة في العمل والشهادة العلمية و كذلك حسب تصنيف العمال اذا كانوا عمال دائمين او عمال مؤقتين (بأجر يومي) ، فضلا عن القرب والبعد اي المسافة بين موقع العمل وسكنى العمال فهي تؤدي دوراً كبيراً في زيادة الاجور ونقصانها، هذا التباين في الصفات و المؤهلات الفنية للعمال انعكس على تكاليف اجورهم ، فضلا عن الحوافز السنوية ، ولإعطاء صورة واضحة عن تكاليف الاجور والمزايا المدفوعة للعاملين في القطاع الصناعي لمحافظة النجف فأن بيانات الجدول (٤) والشكل (٣) بينت الحقائق الاتية :-

[١٧](١) عباس فاضل السعدي ،دراسات سكانية في الجغرافية وعلم الديموغرافية ،ط١،دار الوضاح للنشر، ٢٠١٦.

جدول (٣)

التوزيع الجغرافي للعمال الماهرين حسب الصناعات في محافظة النجف لعامي ٢٠٠٧-٢٠١٨

	الكهربائية				الكيمياوية				النسيجية				الانشائية				الغذائية			
	2018		2007		2018		2007		2018		2007		2018		2007		2018		2007	
	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع
	100	199	0	0	0	0	0	0	100	256	49.9	321	31.2	308	0.5	8	73.8	335	47.6	14
6	0	0	0	0	97.7	460	100	1420	0	0	0	0	9.9	98	0	0	4.6	21	0	0
	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	50.1	322	23.6	233	91.5	1560	6.2	28	52.4	15
	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3.7	17	0	0
	0	0	0	0	2.3	11	0	0	0	0	0	0	12.6	124	8	136	0	0	0	0
	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3.2	32	0	0	6.4	29	0	0
	0	0	0		0	0	0		0	0	0		0	0	0		5.3	24	0	0
6	100	199	0	0	100	471	100	1420	100	256	100	643	100	988	100	1704	100	454	100	29
	8.3		0		19.7		34.8		10.7		15.8		41.4		41.7		19		7.2	

المصدر : - بالاعتماد على :-

١. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية احصاء النجف ، شعبة الصناعة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٧ .

٢. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية احصاء النجف ، شعبة الصناعة ، بيانات غير منشورة ،٢٠١٨.

١- استحوذت الصناعات الانشائية على المرتبة الاولى بنسبة بلغت (٣٥.٣%) من مجموع تكاليف اجور العمال في المحافظة ،وبلغت نسبة المزايا المدفوعة للعمال (٥٩.٣%) وهذا يدل على انها من الصناعات التي تحتاج الى ايدي عاملة كثيرة و متنوعة في التخصص والخبرة والمهارة ، فضلا عن ارتفاع اعداد الصناعات الانشائية في المحافظة مقارنة بالصناعات الاخرى ويمكن تنميتها وتوسعتها على مستوى المحافظة لتوفر شروط التنمية المطلوبة فيها .

٢- حصلت الصناعات الغذائية على نسبة (٢١.٦%) من مجموع تكاليف الاجور في محافظة النجف وهي بهذا جاءت بالمرتبة الثانية بعد الصناعات الانشائية من حيث الاهمية النسبية .في حين بلغت نسبة المزايا المدفوعة للعمال (٢٧.٤%) من مجموع الصناعات في المحافظة .

٣- تبين من الجدول ادناه ان الصناعات الاستخراجية تلت الصناعات الغذائية في حصولها على المرتبة الثالثة من حيث اهميتها النسبية والتي بلغت (١٨.٥%) من مجموع تكاليف اجور العاملين في الصناعات للمحافظة ، في حين بلغت نسبة المزايا المدفوعة للعمال (١.٩%) من مجموع الصناعات في المحافظة .

٤- شكلت نسبة كل من الصناعات الكيمياوية والكهربائية والنسيجية والصناعات

جدول (٤)

تكاليف الاجور والمزايا المدفوعة للعمال في المنشأت الصناعية في محافظة النجف لعام ٢٠١٨

الصناعات	تكاليف اجور العمال	%	المزايا المدفوعة للعمال	%
الانشائية	**16502246**	**35.3**	**679867**	**59.3**
الغذائية	**10089000**	**21.6.**	**314512**	**27.4**
الاستخراجية	**8642500**	**18.5**	**21750**	**1.9**
الكيمياوية	**4238774**	**9.1**	**16779**	**1.5**
الكهربائية	**3587000**	**7.7**	**88463**	**7.7**
النسيجية	**3299857**	**7.1**	**19884**	**1.7**
اخرى	**365000**	**0.8**	**4732**	**0.4**
المجموع	**46724377**	**100**		**100**

المصدر : ا بالاعتماد على :-

١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية احصاء النجف ، شعبة الصناعة ، بيانات غير منشورة ،٢٠١٨.

الاخرى(٩.١%) (٧.٧%)(٧.١%) (٠.٨%) على التوالي من مجموع تكاليف اجور العاملين في الصناعات للمحافظة ، في حين بلغت نسبة المزايا المدفوعة للعمال (١.٥%) (٧.٧%) (١.٧%) (٠.٤%) من مجموع الصناعات في المحافظة، كشفت الدراسة الميدانية مدى تباين اعداد ونسب العاملين في الصناعة للعمال الذين يعملون بشكل دائمي والعمال الذين يعملون بشكل مؤقت،وحسب

شكل (٣)

تكاليف الاجور والمزايا المدفوعة للعمال في المنشأت الصناعية في محافظة النجف لعام ٢٠١٨

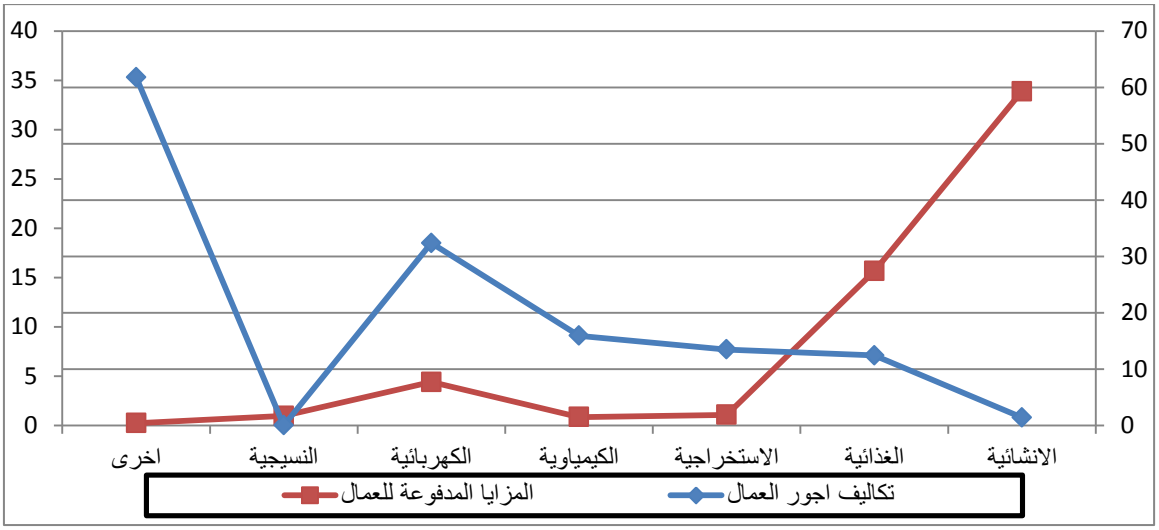

المصدر : بالاعتماد على جدول(٩٠)

ما اظهرته حقائق معطيات جدول(٤)والشكل (٣) وكالاتي :-

١. اظهرت الدراسة ان نسبة العمال الدائمين في الصناعات الغذائية لعام ٢٠٠٧بلغت (٥.٣%) ثم ارتفعت الى (٨.٥%) في عام ٢٠١٨ ، في حين بلغت نسبة العمال المؤقتين لعام ٢٠٠٧ (٦.٦%) ثم ارتفعت ثلاث اضعاف في عام ٢٠١٨ الى ان وصلت (١٥\.٦%) ، وهذا يتبع ارتفاع نسبة السكان في سن العمل و رغبتهم في العمل حتى و ان كانت الاجور يسيرة لسد حاجتهم ومتطلبات اسرهم الضرورية .

٢. كشفت بيانات الجدول ادناه ان نسبة العمال الدائمين في الصناعات الانشائية لعام ٢٠٠٧ بلغت (٣٤.٥%) ثم ارتفعت الى (٥٤.٣%) في عام ٢٠١٨ وهذا يعني ان مثل هذه الصناعات تحتاج الى ايدي عاملة كثيرة سواء كانت عمالة ماهرة او غير ماهرة لذلك يفضل اصحاب المنشات الصناعية تثبيت عمالهم الذين اعتادوا عليهم لكونهم اكثر خبرة من العمال الجدد ، ونجد نسبة العمال المؤقتين في عام ٢٠٠٧ (٥١.٩%) ثم انخفضت الى (٤٥.٣%) في عام ٢٠١٨ وقد يرجع ذلك الى ان عدد كبير من الصناعات الانشائية تابعة للقطاع الخاص اذ يرغب السكان في سن العمل الولوج في سوق الاعمال الحرة لقلة فرص العمل الحكومية ، فضلا عن ارتفاع نسبة الهجرة الوافدة الى المحافظة من محافظات اخرى وخاصة التي تعرضت الى ازمات امنية و سياسية وطائفية مما جعل سكانها دخول تلك المؤسسات الصناعية بشكل مؤقت لسد متطلبات الحياة كونهم تركوا اعمالهم واموالهم في محافظاتهم الاصلية .

جدول (٥) تصنيف العمال في القطاع الصناعي في محافظة النجف لعامي ٢٠٠٧-٢٠١٨

الصناعات	2007				2018			
	دائمي		مؤقت		دائمي		مؤقت	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
الغذائية	470	5.3	570	6.6	552	8.5	836	15.6
الانشائية	3070	34.5	4509	51.9	3535	54.3	2421	45.3
النسيجية	2250	25.3	1338	15.4	1049	16.1	877	16.4
الكيمياوية	3062	34.4	2227	25.7	1044	16	933	17.4
الكهربائية	0	0.0	0	0.0	249	3.8	178	3.3
الاستخراجية	50	0.6	38	0.4	62	1.0	85	1.6
اخرى	0	0.0	0	0.0	24	0.4	17	0.3
المجموع	8902	100.0	8682	100.0	6515	100.0	5347	100.0

المصدر :- بالاعتماد على :-

-1جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية احصاء النجف ، شعبة الصناعة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٧ .

٢-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية احصاء النجف ، شعبة الصناعة ، بيانات غير منشورة ،٢٠١٨.

شكل (٤) تصنيف العمال في القطاع الصناعي في محافظة النجف لعامي ٢٠٠٧-٢٠١٨

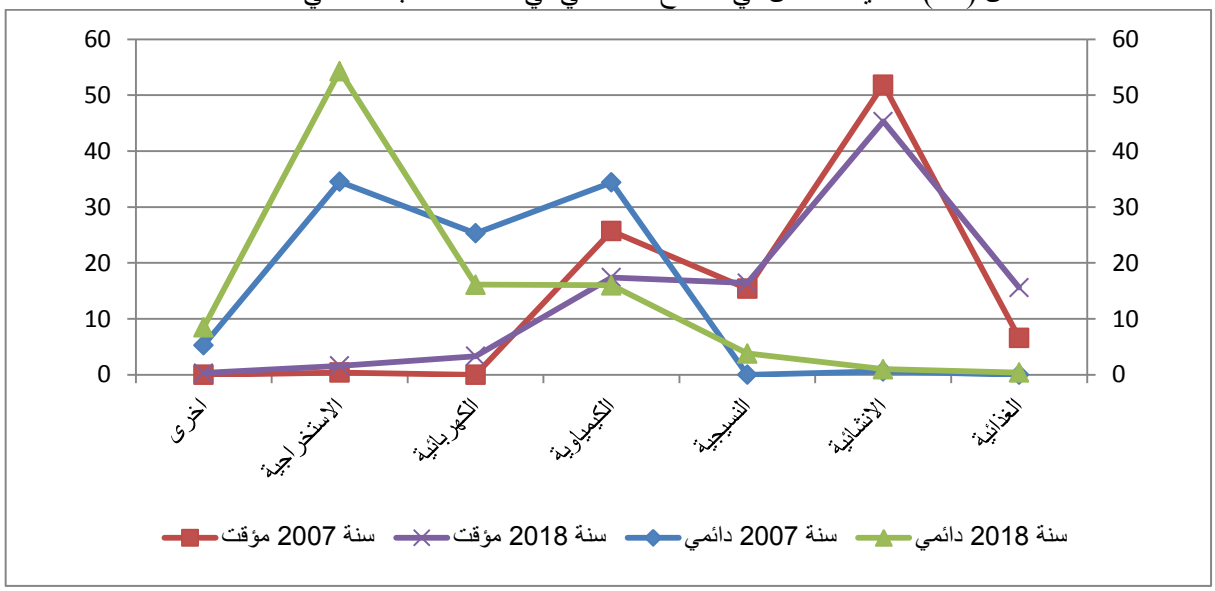

المصدر : بالاعتماد على جدول(٩١).

ج-بلغت نسبة العمال الدائمين في الصناعات النسيجية عام ٢٠٠٧(٢٥.٣%) في حين انخفضت نسبتهم في عام ٢٠١٨ الى ان وصلت (١٦.١%) ، وبلغت نسبة العمال المؤقتين في عام ٢٠٠٧(١٥.٤%) وارتفعت الى (١٦.٤%) في عام ٢٠١٨ ، وعلى الرغم من الارتفاع البسيط هذا فقد تم تسريح بعض العمال فيها نتيجة التوقف الجزئي الذي اصاب انتاجها بسبب الاعتماد على الاستيراد اكثر من المحلي ، فضلا عن عدم صرف الرواتب و المستحقات المالية لعمالها .

د. اما الصناعات الكيمياوية فكانت نسبة عمالها الدائمين في عام ٢٠٠٧(٣٤.٤%) بلغت نسبة العمال المؤقتين (٢٥.٧%) للعام نفسه ، ثم انخفضت الى (١٦%) للعمال الدائمين و (١٧.٤%) للعمال المؤقتين في عام ٢٠١٨ .

ه-ما الصناعات الكهربائية فبلغت نسبة عمالها الدائمين (٣.٨%) وبلغت نسبة عمالها المؤقتين (٣.٣%) في عام ٢٠١٨ ولم تكن اي نسبة تذكر في عام ٢٠٠٧ لكونها من الصناعات التي نشأت حديثا .

و-بينت الدراسة ان الصناعات الاستخراجية من الصناعات التي لا تحتاج الى ايدي عاملة كثيرة فبلغت نسبة العمال الدائميين فيها (٠.٦%) و المؤقتين (٠.٤%) لعام ٢٠٠٧ في حين ارتفعت في عام ٢٠١٨ الى ان وصلت نسبة العمال الدائمين (١%) و المؤقتين (١.٦%) ويرجع سبب ارتفاع اعداد العمال فيها الى كميات الطلب على المواد الاولية المستخرجة لدخولها في الكثير من المعامل الانشائية لسد حاجة السوق اليها بسبب تحسن الوضع الاقتصادي للسكان .

ي-تتمثل الصناعات الاخرى بمعمل اوكسجين الفرات ومعمل التنور الغازي فقد وصلت نسبة العمال الدائمين فيها (٠.٤%) و المؤقتين (٠.٣%) في عام ٢٠١٨ ولم تكن موجودة في عام ٢٠٠٧ لذلك لم يظهر لها اي نسبة تذكر .

وخلاصة القول ان تصنيف العمال الدائمين و المؤقتين في كل منشأة صناعية يؤثر بشكل كبير على طبيعة و قيمة الاجور التي يتقاضاها العامل لذلك يمكن الاعتماد على تكاليف اجورهم في معرفة مدى اهمية دور العاملين في الصناعة من تحقيق التنمية الصناعية لكونه يعكس بشكل دقيق طبيعة التطور لهيكل القطاع الصناعي في المحافظة.

النتائج:

- انعدام المؤسسات الصناعية في كل من نواحي الشبكة والقادسية والحرية على الرغم من وفرة المقومات الصناعية كالمواد الاولية والايدي العاملة وطرق النقل، الا ان سوء استغلالها يرجع الى رداءة التخطيط السياسي والاداري والتقني.

المقترحات:

- تقترح الدراسة اعادة توزّع السكان فِي محافظة النجف حسب مساحة كل وحدة ادارّية بما يُتناغم مع ما تمتلكه من موارد اقتصادية طبيعية وبشرية.
- انتهاج سِياسة سكانّية تؤكد على التخطِّيط المستقبلِّي للحد من ظاهرة تركز السكان واتباع أسلوب التطوِّير والتنميّة المستدامة والشاملة لكل الوحدات الادارية التي تساهم فِي الحد من ظاهرة التركز والتشتت السكانِّي.

المصادر:

١. جاسم محمد عواد، محمد محسن السيد ، استراتيجية التنمية المكانية لمحافظة النجف الاشرف لغاية عام ٢٠٢٠م، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية.
٢. جواد كاظم عبد الخفاجي، اثر التصنيع على التنمية الإقليمية (دراسة تحليلية في اختيار نوع النشاط الاقتصادي ضمن الحيز المكاني في محافظة كربلاء)، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
٣. حسن خليل، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠١٣.
٤. حسن محمود علي الحديثي، المواقع الصناعية والتنمية الإقليمية المتوازنة، محاولات تطبيقية في توطين مجمعات صناعية في أقاليم متباينة، مجلة المخطط والتنمية، العدد الأول، بغداد، ١٩٩٥.
٥. عباس علي التميمي، النمو الصناعي في الوطن العربي، مطبعة جامعة الموصل، جامعة الموصل،١٩٨٥.
٦. عباس فاضل السعدي ،دراسات سكانية في الجغرافية وعلم الديموغرافية ،ط١،دار الوضاح للنشر، ٢٠١٦.
٧. عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافية الصناعية،ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
٨. عبد الزهرة علي الجنابي، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في إقليم الفرات الأوسط من العراق، ٢٠٠٧.
٩. فليح حسن خلف، التنمية الاقتصادية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٦.
١٠. محمد جواد عباس شبع، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف الأشرف،اطروحة دكتوراه، كلية الاداب جامعة النجف، ٢٠٠٥ .
١١. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٧، جدول ٣.

١. Albert O. Hirschman, The Strategy of Economic Development New Haven and London the Yale University press, 1990.
٢. David Smith, Industrial Location, An Economic Geographic Analysis, printed in U.S.A., Second Edition, John Wiley & Sons, 1998.
٣. J Alden, R. Morgan, "Regional Planning Comprehensive View", Ibid.
٤. S.K Nath, Balanced Growth in Economic Policy for Development Pentium, Modern Economic, London 2000.